العرب
الإثنين 2021/03/22
السنة 43 العدد 12007

تراجع أرباح أرامكو يضغط على الاقتصاد السعودي

انهيار الخام يربك المالية العامة وخطط المشاريع الطموحة

انعكس انهيار الطلب العالمي على الطاقة على أرباح شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو التي سجلت تراجعا في الأرباح مما شكل ضغوطا كبيرة على المالية العامة وخطط المشاريع الطموحة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

الرياض - أعلنت مجموعة أرامكو السعودية العملاقة للطاقة الأحد أنها حققت في 2020 أرباحا صافية بلغت 49 مليار دولار، بتراجع نسبته 44.4 في المئة عن أرباح العام السابق، بسبب انخفاض أسعار النفط الخام مع تراجع الطلب العالمي نتيجة وباء كوفيد – 19.

وكشفت أرامكو عن انخفاض متتال في الأرباح منذ أن بدأت إعلان نتائج أدائها في 2019.

وأدى هذا الوضع إلى الضغط على المالية العامة بينما تسعى الرياض إلى مشاريع طموحة بمليارات الدولارات لتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط.

وقالت المجموعة السعودية في بيان إنها "حققت صافي دخل بلغ 184 مليار ريال سعودي (49 مليار دولار) في 2020، مقابل 88.2 مليار دولار (73.8 مليار يورو) في السنة السابقة.

وتضررت السعودية أكبر مصدّر للنفط الخام في العالم العام الماضي من انخفاض الأسعار والتخفيضات الحادة في الإنتاج.

> **44.4**
> في المئة نسبة تراجع صافي أرباح أرامكو في 2020 ما يعادل 41 مليار يورو بمقارنة سنوية

وقال رئيس أرامكو وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين بن حسن الناصر في بيان إنّ "الشركة خاضت واحدة هي أشدّ السنوات صعوبة وتحديا في هذا العصر".

وأوضح أن "إيرادات القطاع تأثرت بانخفاض شديد في أسعار النفط الخام وتراجع مبيعاته، وتدني هوامش الربح في أعمال التكرير والكيميائيات".

لكن مقارنة بشركات أخرى في القطاع سجلت خسائر كبيرة أيضا قالت المجموعة التي طرحت أسهمها في البورصة عام 2019 إنها "برهنت على مرونتها المالية القوية في أصعب فترة شهدها قطاع الطاقة".

وفي الأسابيع الأخيرة ارتفعت أسعار النفط الخام إلى أكثر من ستين دولارا للبرميل.

ومع ذلك يعتقد المحللون أن المجموعة السعودية العملاقة تستعد لموجة جديدة محتملة من انتشار فايروس كورونا قد تعرّض للخطر الانتعاش الاقتصادي العالمي الخجول وتزيد من تراجع الطلب العالمي على النفط الخام.

وبالتزامن مع تزايد وتيرة حملات التلقيح عالميا قالت المجموعة السعودية العملاقة إنّها تتطلع إلى ارتفاع في الطلب على النفط، خصوصا في آسيا وأجزاء أخرى من العالم.

وقال محللون إنّ مستويات ديون الشركة ارتفعت العام الماضي مع تقديمها عوائد أرباح سخية لمساهميها رغم تراجع أرباحها.

وأكّدت الشركة أنها أوفت بالتزامها بدفع عوائد أرباح تبلغ 75 مليار دولار لحاملي الأسهم في 2020، وهو مبلغ يتجاوز الأرباح المعلنة أساسا.

ودون التطرق إلى ديون الشركة ذكر الناصر أنّ "تحسين كفاءة الإنفاق فيها ساعد على الحفاظ على 'قوة' المركز المالي بها، ما ساعدها في دفع عوائد الأرباح المقررة في 2020".

وقال الناصر "نظرا لتأثير جائحة كوفيد – 19 على الأسواق العالمية سخرنا تركيزنا القوي على تحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي".

وقالت الشركة في البيان إنها "تتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية لعام 2021 حوالي 35 مليار دولار وهو أقل من برنامج الإنفاق الرأسمالي الاسترشادي السابق البالغ 40 – 45 مليار دولار".

وفي يونيو الماضي ذكرت وكالة بلومبرغ أنّ أرامكو ألغت مئات الوظائف في محاولة للتقليل من النفقات.

ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الحاد في إيرادات النفط الخام إلى عرقلة خطط ولي العهد محمد بن سلمان الطموحة لتنويع اقتصاد المملكة المرتهن للنفط.

وأُدرجت أرامكو في البورصة السعودية في ديسمبر بعد أكبر عملية طرح عام أولي في العالم وصلت قيمته إلى 29.4 مليار دولار مقابل بيع 1.7 في المئة من أسهمها.

وفي يناير أعلن ولي العهد الشاب أنه ستكون هناك طروحات قادمة لبيع المزيد من أسهم شركة أرامكو في السنوات المقبلة.

وقال الأمير محمد إن بيع الأسهم مستقبلاً سيكون وسيلة رئيسية لتعزيز قوة صندوق الاستثمارات العامة الذي يعد المحرك الرئيسي لجهود تنويع الاقتصاد.

لكنّ المحللين يعتقدون أنّ اهتمام المستثمرين الدوليين بالوقود الأحفوري يتضاءل يوما بعد يوم، معتبرين أن طرحا آخر للأسهم سيشكل "عملية بيع صعبة في ظل المناخ الاقتصادي الحالي" حيث تضعف جائحة كوفيد – 19 الطلب العالمي.

كما أن هناك مخاوف من الهجمات المتزايدة على منشآت أرامكو النفطية في المملكة والتي تشنها ميليشيات جماعة الحوثي.

والجمعة تعرضت مصفاة الرياض لتكرير النفط إلى هجوم بطائرات مسيرة أدى إلى اندلاع النيران فيها، وقد تبناه المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران غريمة السعودية الإقليمية.

وأبلغ أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية منتدى التنمية الصيني الأحد بأن الشركة ستعطي الأولوية لأمن طاقة الصين على مدى الخمسين عاما القادمة وما بعدها في ظل توازي مصادر الطاقة الجديدة والقائمة لبعض الوقت.

ضغوط لم تكن في الحسبان

مخاوف ردة فعل أسواق المال تسيطر على المركزي التركي

توقعات بهبوط كبير في قيمة الليرة وخفض سريع للفائدة

كشف اجتماع مصرفيين أتراك الأحد بقيادة شهاب قافجي أوغلو محافظ البنك المركزي الجديد عن عمق المخاوف من ردة فعل أسواق المال بعد إقالة المحافظ السابق عقب رفعه سعر الفائدة حيث تتنبأ الأسواق بهزة كبيرة في السعر قد تشكل أزمة حقيقية.

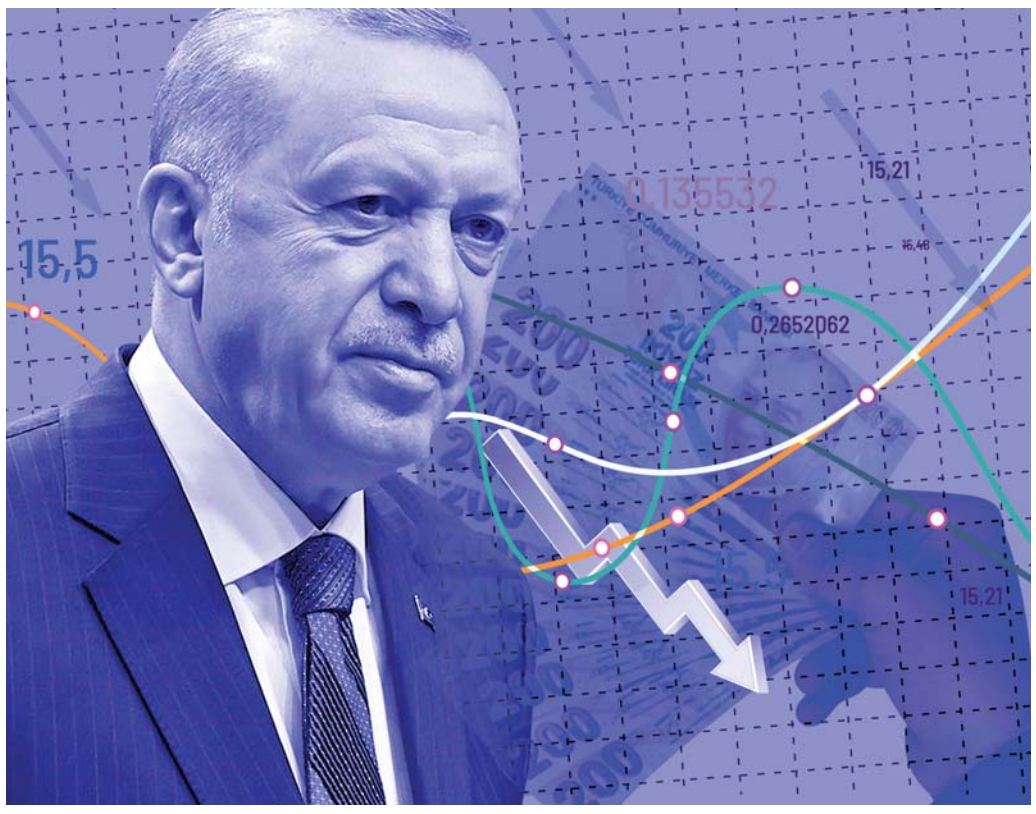

سياسة أردوغان تلهب حمّى أسواق المال

أنقرة - دفعت سياسة أردوغان التقليدية في إدارة الاقتصاد مرة أخرى الليرة التركية إلى مخاطر كبيرة حيث كشف اجتماع مصرفيين الأحد عن مخاوف تركيا من ردة فعل أسواق المال بعد إقالة ناجي أغبال عقب رفع سعر الفائدة للسيطرة على هبوط الليرة وارتفاع التضخم، في ظل توقعات المحللين بزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات ما يعمق عزوف المستثمرين.

ولم يفض اجتماع الأحد إلى تغييرات كبيرة حيث قال شهاب قافجي أوغلو محافظ البنك المركزي التركي الجديد خلال مكالمة استغرقت 90 دقيقة تقريبا مع المصرفيين إنه لا يخطط لتغيير فوري في السياسة وإن أي خطوة ستعتمد على التضخم، وفقا لمصدر مطلع على الاتصال.

ويجمع خبراء أن سياسة أردوغان النقدية سياسية صرفة وتتعارض تماما مع مقاربات الخبراء العلمية التي ترتكز على أن رفع سعر الفائدة يبطئ التضخم عبر رفع كلفة بدء الأعمال التجارية.

وجرى تعيين قافجي أوغلو، المصرفي السابق والمنتقد الصريح لتشديد السياسة النقدية، السبت في تغيير مفاجئ للقيادة ما دفع بالمستثمرين للتنبؤ بخفض سريع للفائدة وهبوط الليرة الأحد. ولم يعلق البنك المركزي حتى الآن على هذه المكالمة.

وبدت تركيا منذ السبت على حافة موجة جديدة من الاضطرابات الاقتصادية بعدما أقال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان رئيس البنك المركزي ناجي أغبال من منصبه وعيّن مكانه نائبا سابقا من الحزب الحاكم. وصدر المرسوم الرئاسي في وقت متأخر الجمعة ولم يفسّر السبب الذي دفع أردوغان لتعيين شهاب قافجي أوغلو في المنصب مكان أغبال.

ولكن القرار جاء بعد يوم من رفع البنك المركزي بشكل كبير معدل الفائدة الأساسي إلى 19 في المئة لمواجهة التضخم. وكان إقبال رفع الفائدة إلى 19 في المئة من 10.25 في المئة منذ نوفمبر، وهو ما يشمل زيادة 200 نقطة أساس الخميس.

ويرى محللون أن خطوة أردوغان قوضت الثقة التي شرع إقبال في استعادتها بتوجه تقليدي أكثر منذ تعيينه في مطلع نوفمبر.

من ناحية أخرى، أبلغ مصرفيون أتراك ومستثمرون أجانب رويترز أنهم أمضوا عطلة نهاية الأسبوع في محاولة التكهن بمدى السرعة والحدة التي قد يقلص بها قافجي أوغلو أسعار الفائدة وإلى أي مدى قد تنخفض الليرة عن سعر إغلاقها الجمعة البالغ 7.2185 مقابل الدولار.

جيسون توفي
قرار أردوغان سيزيد هبوط الليرة لدى افتتاح الأسواق

وقال مصرفيون إن بعض مديري أقسام الخزانة بالبنوك المحلية يتوقعون عروضا بين 7.75 و8.00 الإثنين. وفي سوق إسطنبول القديمة، والسبت، بلغ سعر الدولار ما بين 7.80 وحوالي 7.90 ليرة، بحسب متعامل. ومن المتوقع كذلك تراجع الأسهم والسندات التركية في معاملات متقلبة أوائل الأسبوع.

وكان قافجي أوغلو كتب مقالات في صحيفة مؤيدة للحكومة انتقد فيها بشدة ميل أغبال لرفع معدلات الفائدة. وأفاد محللون أن رئيس البنك المركزي الجديد داعم لرؤية أردوغان أن رفع معدلات الفائدة يؤدي إلى التضخم. ويعتقد معظم خبراء الاقتصاد أن ذلك يبطئ التضخم عبر رفع كلفة بدء الأعمال التجارية.

وكتب المحلل لدى "كايبيتال إيكونومكس" جيسون توفي في مذكرة بحثية "يرجّح أن يتسبب القرار الصادم الذي اتّخذه الرئيس التركي أردوغان بإقالة محافظ البنك المركزي ناجي أغبال في وقت متأخر الجمعة بهبوط كبير في الليرة لدى افتتاح الأسواق أعمالها الاثنين".

وحذّر توفي قائلا "يبدو أن جهود البنك المركزي لمكافحة مشكلة التضخم في البلاد ستنتهي، وباتت أزمة ميزان مدفوعات يعاني من الفوضى مجددا احتمالا حقيقيا".

وبعد تعيين أغبال تراجع سعر الليرة حينذاك إلى 8.5 مقابل الدولار مقارنة بنحو 5.9 مطلع 2020 في وقت كان محافظو البنك المركزي السابقين يبقون معدلات الفائدة الرئيسية منخفضة بينما ازداد التضخم.

وقدّر خبراء اقتصاد لدى "غولدمان ساكس" أن البنك المركزي أنفق أكثر من مئة مليون دولار عام 2020 وحده على شراء العملات الأجنبية في مسعى لدعم الليرة.

لكن الأتراك واصلوا تخزين الذهب واستبدال العملة المحلية بالدولار واليورو من أجل المحافظة على مدخراتهم. وهرب المستثمرون الأجانب من السوق التركي بينما بدا الاقتصاد في طريقه إلى أزمة كبرى.

وبقي إصرار أردوغان على تجنب معدلات الفائدة المرتفعة من الثوابت في سياسات تركيا. ووصف الأمر في إحدى المرات بأنه "أم وأب كل الشرور" وشدد مجددا في يناير على أنه "معارض تماما" لرفع معدلات الفائدة.

وأشار رئيس البنك المركزي الجديد قافجي أوغلو في مقال في فبراير إلى أن معدلات الفائدة المرتفعة تقود "بشكل غير مباشر" إلى ارتفاع مستوى التضخم.

بدوره، وصف خبير الاقتصاد المتخصص في الأسواق الناشئة تيموثي آش رئيس البنك المركزي المقال أغبال بأنه "شخصية وطنية اتّخذ الخيارات الصعبة لكن الصحيحة من أجل مصلحة تركيا في الأوقات المناسبة. دفع ثمن ذلك". وبات قافجي أوغلو رابع رئيس للبنك المركزي يعيّنه أردوغان منذ يوليو 2019.

حكومة الإمارات تقر برنامجا لجذب العاملين عن بعد في الشركات

دبي - أقرت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات نظاما جديدا يسمح للموظفين بالإقامة بالبلد الخليجي للعمل عن بعد في شركات بالخارج، وهو النظام الذي أطلقته إمارة دبي في أكتوبر.

تبنت الإمارات إجراءات لجذب الأجانب الأثرياء مع تضرر الاقتصاد، ولاسيما في مركز الأعمال والسياحة دبي، من جائحة كوفيد – 19 وانخفاض أسعار النفط.

وقال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات وحاكم دبي على تويتر الأحد إن "تأشيرة العمل الجديدة ستغطي مثل هذه العمالة المتخصصة". وأضاف أن "الحكومة أقرت أيضا تأشيرة سياحية متعددة الدخول لجميع الجنسيات".

وتابع "أهدافنا واضحة.. وفرقنا تواصل الليل بالنهار لترسيخ مكانتنا الاقتصادية والسياسية الدولية.. وترسيخ جودة حياة هي الأفضل عالميا لشعبنا ولجميع المقيمين على أرضنا".

وارتبطت إقامة الأجانب، الذين يشكلون أغلبية سكان الإمارات البالغ عددهم تسعة ملايين نسمة، في معظم الأحوال حتى الآن بالعمل داخل البلاد.

وتواجه دبي ضغوطا متزايدة من مراكز أعمال أخرى من بينها السعودية، التي تحاول حمل الشركات الأجنبية على إقامة مقار إقليمية في الرياض.

وغادر عدد كبير من الأجانب، الذين تحتاجهم دبي لدعم الطلب في قطاعات العقارات والخدمات والتجزئة، العام الماضي بعد إلغاء وظائف.

ونشطت السوق العقارية في دبي بفضل الإقبال على العقارات الفاخرة خلال الأشهر القليلة الماضية من مشترين يستغلون انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها خلال عشر سنوات، فضلا عن التمويل السهل واقتصاد مفتوح رغم الجائحة.

وقالت غرفة التجارة والصناعة في دبي اليوم إن من المتوقع أن ترتفع مبيعات القطاع العقاري في الإمارات 13 في المئة هذا العام لتصل إلى 58 مليار دولار بنهاية 2021، إذ تعول البنوك هناك على حملة التطعيم واستضافة معرض إكسبو دبي العالمي الذي يبدأ في أكتوبر لتعزيز الطلب.

وفي وقت سابق كانت حكومة الإمارات قد أقرت منح الأطباء وعلماء الفايروسات المقيمين فيها إقامة لعشر سنوات، بعد سنة برزت فيها جهود هؤلاء في احتواء فايروس كورونا المستجد.

كما أعلنت الحكومة نيّتها منح "الإقامة الذهبية" للخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم الكمبيوتر وللطلاب المتفوقين في المدارس والجامعات، في ظل مساعيها لاستقطاب المواهب للعمل ضمن برامجها العلمية المتسارعة، من الفضاء إلى الطاقة النووية.

الشيخ محمد بن راشد
تأشيرة العمل الجديدة ستغطي مثل هذه العمالة المتخصصة

وكانت الإمارات منحت العام الماضي الإقامة الذهبية التي يمكن تجديدها كل عشر سنوات، إلى عدد كبير من المستثمرين الأغنياء بلغ نحو 6800، سعيا لضخ الأموال في أكثر اقتصادات المنطقة تنوعا.

ويعيش في الإمارات حوالي 10 ملايين شخص، يشكل الأجانب نحو 90 في المئة منهم.

وعرفت دولة الإمارات، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد المملكة العربية السعودية، تحوّلات اقتصادية كبيرة في العقود الأخيرة واستثمارات ضخمة في مجالات النفط والنقل والتكنولوجيا وغيرها، لتصبح مقرًا لشركات عالمية كبرى.

وكانت السعودية أطلقت في يونيو 2019 نظاما للإقامة يهدف إلى استقطاب رجال الأعمال الأثرياء والشركات متعددة الجنسيات.

ويقوم النظام على منح إقامة "غير محددة المدة" بعد دفع مبلغ 800 ألف ريال سعودي (213 ألف دولار) لمرة واحدة، وإقامة لمدة عام قابلة للتجديد بعد دفع مبلغ 100 ألف ريال سعودي (27 ألف دولار) سنويا.

وتطبّق دول الخليج نظام الكفالة وتمنح الأجانب إقامات محدودة المدة.

وتسعى الإمارات منذ سنوات إلى ترسيخ صورتها كإحدى أكثر دول العالم العربي استقطابا للمواهب والعقول، بينما تقدّم مدنها، وخصوصا دبي، نفسها على أنها من المدن الذكية التي تتسارع فيها الابتكارات التكنولوجية.